تمهيد:

يهتم الاقتصاد السياسي بتحليل الظواهر الاقتصادية من عدة زوايا، وهي عملية الإنتاج والمبادلة والاستهلاك، وهناك عدة تعريفات لهذا العلم، من الجوانب الثلاث المذكورة، لذلك سوف يتم دراسة هذا الموضوع من خلال هذه الجوانب بداية بتعريفه وتحديد علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، كما سنتطرق لأهم المدارس الاقتصادية، وتقديم تصورها للتحليل الاقتصادي حسب ايديولوجيتها المختلفة مع التركيز على أهمها.

المحاضرة الأولى: مفهوم الإقتصاد السياسي

أولا: تعريف الاقتصاد السياسي:

هو علم اجتماعي يهتم بإدارة الموارد البشرية النادرة على أساس أنه يدرس الأشكال التي تتخذها التصرفات الإنسانية المرتبطة بالسلوك الاجتماعي عن طريق الإنفاق، ودراسة الكيفية التي يجب على الأفراد إتباعها كي يقيموا التوازن بين الحاجات غير المحدودة وبين الموارد النادرة، كما يدرس الاقتصاد السياسي الأفعال التي ترمي إلى تذليل الفارق بين الرغبات غير المحدودة، والوسائل الاقتصادية المتاحة.

يتبين مم سبق ذكره بأن الندرة هي الخاصية المتعلقة بالمشكلة الاقتصادية، وذلك نظرا لتعدد حاجات الأفراد، ومحدودية الموارد فالعلاقة بين الندرة وتلبية الحاجات تكون نتيجة حتمية ضمن عملية التحليل الاقتصادي من أجل استمرار الحياة، والتي تتنوع أساسا إلى ثلاث عناصر:

أ- الموارد الطبيعية: الثروة الزراعية...

ب- الثروة البشرية، الإبداع والنشاط

ت- الموارد المصنعة: أي المادة الأولية بعد التحليل

ونظرا لأهمية العناصر الثلاث المشار إليها فيمكن استخراج عناصر التحليل الاقتصادي وهي الإنتاج، التبادل، الاستهلاك و لتوضيح أكثر سنتطرق لمفهومها على النحو التالي:

01- الانتاج:

هو خلق المنفعة من حيث لم يكن لها وجود من قبل، أو إضافة منفعة إلى منفعة أخرى سابقة، والتي تنتج عن النشاط البشري التي يهدف إلى تحويل المواد الأولية " الطبيعية" حسب الحاجات الإنسانية، مثل تحويل الموارد المائية إلى طاقة كهربائية أو تحويل المواد الزراعية إلى مادة استهلاكية عبر مرورها بعدة مراحل تحويلها

02- التبادل:

هو إعطاء شيء مقابل شيء آخر وهو حلقة وصل تجمع بين الإنتاج و الاستهلاك وهي عملية تلبي بالضرورة عملية الإنتاج، فيكون هناك عدة منتوجات لأطراف متعددة، ولسلع مختلفة تشكل حلقات متسلسة ومنسجمة مع الحاجات المطلوبة للأفراد.

03- الاستهلاك:

هو نشاط بشري يهدف إلى إشباع الحاجات البشرية، وذلك من خلال إتلاف المنتوجات بطريقتين هما:

أ- **استهلاك إنتاجي**: تسخر فيه قوة الإنتاج في عملية إنتاج وخلق ثروة جديدة، كأن يعمل عمال النفط لتحويله إلى مواد طاقوية، أو تحويل القطن إلى قماش.

ب- **استهلاك خاص**: و مفادها أن يستعمل أفراد المجتمع السلع والخدمات لإشباع رغباتهم بصورة مباشرة وهذا الاستهلاك لا يساهم في إنتاج جديد.

أهمية الاقتصاد السياسي:

يعتبر الاقتصاد السياسي علم له علاقة أساسية بدراسة السياسة الاقتصادية للدولة من أجل تحقيق الموازنة بين حاجيات المجتمع وفدرته على الإنتاج للوصول إلى محاولة ترشيد الإنفاق على ضوء تحليل العناصر الاقتصادية الثلاثة المذكورة سابقا، بالإضافة إلى التوزيع المرتبط بعملية التبادل، كل ذلك بالارتباط مع تحديد المعطيات الأخرى الخاصة بالمجتمع التي تظهر من خلال دراسة الديمغرافية المتغيرة في المجتمع، وكذا مدى مسايرة القوانين السائدة في الدولة لتنظيم العمليات الاقتصادية المختلفة وهذا ما يؤدي إلى تحديد علاقة الاقتصاد السياسي بالعلو م الاجتماعية الأخرى خاصة علم الديمغرافيا وعلم القانون، وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها من العلوم التي تهتم بالنشاط البشري لذلك سوف يتم التركيز على البعض منها فقط

المحاضرة الثانية: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية الأخرى

- **أولا: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم الاجتماع:**

إذا كان علم الاجتماع يدرس سلوك الإنسان والعلاقة التي تربط الفرد بغيره من أفراد المجتمع فقد يكون جوهر هذه العلاقة سلوك اقتصادي، وإذا كان موضوع التحليل الاقتصادي ينصب حول دراسة الإنتاج، التبادل، الاستهلاك، فإن الدراسة الاجتماعية تهتم بمدى إقبال المجتمع على منتوج معين دون غيره، لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد، فيمكن للتحليل الاقتصادي الاستفادة من الدراسة الاجتماعية في تحديد الطلب على سلعة معينه، وهذا ما يوضح التكامل الموجود بين علم الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

- **ثانيا: علاقة علم الاقتصاد السياسي بالديمغرافيا:**

الديمغرافيا علم يهتم بقضايا السكان، حركة السكان، الهجرة، توزيع السكان، الإنجاب، التخطيط العائلي، تحديد النسل، المستوى المعيشي، طبائعهم...الخ، وهذا ما ينعكس على طلبات وتحديد احتياجاته، حسب المنطقة التي يقطن بها والنشاطات التي يقبل عليها وبالتالي فالدراسات الديمغرافية لها دور فعال في تحديد النشاط الاقتصادي من ناحية الحاجات، الاستهلاك والتبادل...الخ

- **ثالثا: علاقة الاقتصاد السياسي بعلم السياسة:**

هناك من يرى بأن جوهر السياسة هو الاقتصاد، فالسلوك السياسي هو سلوك اقتصادي أيضا، ولا يمكن دراسة السياسة العامة للدولة بمعزل على طبيعة الاقتصاد السائد فيها، فيؤثر النظام السياسي على النظام الاقتصادي حيث نجد أن النظم الليبرالية يتجه فيها الاقتصاد إلى إضفاء الحرية في الإنتاج والتبادل والتوزيع و الاستهلاك، وبالمقابل نرى أن العمليات الاقتصادية في

النظم الشمولية لديها ثقافتها الاقتصادية التي تسمح للآلة الانتاجية بالتحرك، أي خضوع النشاط الاقتصادي إلى الضبط من طرف الدولة خاصة إذا كان الاقتصاد موجه

رابعا: علاقة الاقتصاد السياسي بالقانون

يعتبر القانون الوسيلة الفعلية لتجسيد السياسة العامة للدولة، والآلة الضابطة للنشاط الاقتصادي، ونجد أن الدولة مهما كان النظام السياسي فيها ليبرالي أو اشتراكي...الخ، فهي المحدد الرئيسي للاقتصاد، بواسطة النظم القانونية السائدة فيها عن طريق القوانين، المراسيم، إلى غير ذلك، كتحفيز نشاط اقتصادي معين أو الحد منه عن طريق الترسانة القانونية، كما قد تساهم الدولة بطريقة مباشرة في النشاط الاقتصادي للزيادة من إنتاج سلعة معينة تلبية لحاجيات المجتمع وتماشيا مع متطلباته، كل ذلك من قوانين محددة، وهذا ما يؤكد التلازم والترابط بين الاقتصاد السياسي والقانون.

المراجع:

د/ عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي

كمال ميهوبي، محاضرات في القانون العام الاقتصادي

د/ حسم طالبي، المختصر في الاقتصاد السياسي.

المحاضرة الثالثة: ظهور الرأس مال التجاري والفكر المركنتيني

لقد مر الرأس مال التجاري بمرحلتين وهما: مرحلة وجود نشاط رأسمالي ثم مرحلة ظهور المركنتين

المرحلة الأولى: النشاط الرأسمالي

خلال النشاط التجاري الواسع الذي عرفته أوروبا في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر من ظهور نمط النتاج الرأس المالي، فقد كان تبدل السلع من اهم شروط وجوده، ويتمثل هدا التبادل في تحويل البضائع إلى نقود ثم تحويل النقود إلى بضائع، وهو ما يعبر عنه بنقود سلعة نقود أي أن التاجر الأول يعطي قدرا من النقود مقابل بضائع يبيعها، مع تحقيق هامش من الربح، وقد انعكس هذا على النشاط الزراعي والتجاري، وعلى علاقة الزراعة بالصناعة، فقد تحول الكثير من الزراعيين إلى مهنيين، خاصة الصناعات التحويلية، أي تحويل المواد الزراعية إلى مواد مصنعة، وبعد أن أصبح الزراعيون صناعيون تحولوا إلى رأس ماليين صناعيين، وهذا ما أدى كذلك إلى وجود حركة إقتصادية اجتماعية واسعة ونتيجة لذلك فقد ظهر العمل الجماعي وبدأ يختفي العمل الفردي كل ذلك ضمن هيمنة الرأس ماليين الصناعيين

المرحلة الثانية: ظهور المركنتيين

ترتكز المركنتينية على المعادن الثمينة " الذهب، الفضة" كأساس للثروة ، فهي تسعى لتجميع أكبر قدر ممكن من هاذين المادتين، هذا بعدما تحول المستثمرون الصناعيون إلى مركنتينيين، فظهرت المركنتينية كفكر اقتصادي جديد في كل من فرنسا، اسبانيا، إنجلترا.

وقد تميزت المركنتينية الاسبانية —مثلا– بالتركيز على جمع المعادن الثمينة نظرا للتدفق الهائل للذهب والفضة من أمريكا على أساس أن ثروة الدول ترتكز على تجميع المعادن الثمينة لا سيما الذهب

أما المركنتينية الفرنسية فقد اعتمدت على الصناعة للحصول على المعدن الثمن " الذهب" أي الاستيراد، التحويل، التصدير

وقد تميزت المركنتينية الإنجليزية على التجارة الخارجية كمصدر للثروة

والنتيجة أن الفكر المركنيتني يركز على الذهب والفضة باعتبارهما عنصران أساسيان في تكوين الثروة، والتي تكون من عائدات التجارة الخارجية ويسعى المركنتينيون إلى رفع كمية المعادن النفيسة والرفع من حجم الصادرات من خلال رفع الإنتاج الذي يساهم في دخل الدولة ويعتبر معيارا لغناها أو فقرها.

سؤال متعلق بالمحاضرة الثالثة: 4 نقاط

ما هي المرحلة التي تراها ملائمة لتعزيز الرأس مال التجاري؟ مع التعليل؟

المحاضرة الرابعة :المدارس الاقتصادية

تنوعت المدارس الاقتصادية وبرز منظورها في مختلف العلوم الاقتصادية وعبر مراحل تاريخية مختلفة وأهم هذ النظريات، النظرية الفيزيوقراطية، والمدرسة الكلاسيكية

أولا: المدرسة الفيزيوقراطية: الليبرالية الزراعية او ما يسمى بنظرية الطبيعيين وأهم رواد هذه المدرسة "كيناي " الذي صدر له مؤلف بعنوان الجدول الاقتصادي le tableau economic الذي تضمن شرح دورة الدخل أو ما يعرف بمفهوم الدخل الوطني وطريقة توزيعه وتستند هذه النظرية إلى مبادئ

القانون الطبيعي أي الاقتصاد بودود قانون خالد تحرسه الذات العليا، تبتدئ في قواعد تسري من تلقاء ذاتها دون تدخل انساني وما على الانسان إلا أن يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة كاتجاه لا يتعارض مع المصلحة العامة، ويجب أن نترك الناس أحرارا كي يتجه العالم نحو الإنتاج.

تعتمد السياسة الاقتصادية لهذه المدرسة على:

01- الملكية الفردية

02- الحرية الاقتصادية " دعه يمر دعه يعمل"

03- التسليم بأن العمل الزراعي هو العمل الوحيد المنتج

وبالنسبة لزعيم هذه المدرسة "كيناي" فإن المجتمع يتشكل من ثلاث طبقات:

01- الطبقة المنتجة" وتشتمل على المزارعين في مختلف الأنشطة الزراعية والتي توفر الناتج السنوي الكلي، عن طريق استثمارها لأموال ثابتة وأخرى متداولة، تستخدم ايجار الأرض من طرف المالك، وشراء مواد مصنوعة وسيطة " نصف مصنعة" من طرف المصنعين ، فعملية الاستثمار والعمل المبذول ، أنشطة هادفة تمكن هذه العملية من تحقيق الصافي في صورته النقدية.

02- طبقة الملاك: وهي تشكل الطبقة المالكة والحاكمة، تتكون أساسا من ملاك الأرض ورجال الكنيسة

03- الطبقة العقيمة: وتشمل التجار والصناعيين والحرفيين وأصحاب المهن الذين لا يضيفون شيئ بعملهم أو زيادة في الثروة الاجتماعية، لذلك سميت بالطبقة العقيمة لأنها لا تضيف أي انتاج بصفة مباشرة

ثانيا: المدرسة الكلاسيكية" الليبرالية الصناعية"

لقد وضعت النظرية الفيزيوقراطية أسسا للنظرية الكلاسيكية وقد كان لها الفضل في معالجة القضايا الاقتصادية، ومن أشهر الاقتصاديين في هذه المدرسة "آدم سميث. 1730/1723" الذي اشتهر بتأليف كتابه المعروف بثروة الأمم، والذي طرح فيه أفكاره الفلسفية والتي تتأسس على الحرية الاقتصادية وهو المؤلف الذي أثر على السياسات الاقتصادية للدول الأوروبية لمدة معتبرة، وتعتمد نظريته على أساس نفسي، وهو تحقيق المصلحة الشخصية حيث يعتقد أن الأفراد مدفوعون في حياتهم بتأثير المصلحة الشخصية و يجب تركهم أحرارا لتحقيق المصالح الشخصية

أي أن الناس بحكم الطبيعة البشرية مفطورون عن البحث على اشباع حاجاتهم الى حد الذروة مقابل مجهود صغير

من هذا المنطق يشرح "آدم سميث" كيف يعمل تقسيم العمل الاجتماعي على زيادة إنتاجية الأفراد، بصورة معتبرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن جهاز الأثمان يعمل هو الآخر على أن يتوازن الطلب على السلع والخدمات مع العرض منها، وهي الكيفية المثلى التي يشبع بها الناس حاجاتهم المختلفة، والشيء نفسه ينطبق على المؤسسة الاقتصادية، فالانتاج الفائض من سلعة ما يترتب عنه انخفاض سعرها في السوق وبالتالي تنخفض أرباح المقاولين، فيؤدي هذا إلى تخفيض معدلات انتاجهم

لترتفع الأسعار من جديد إلى أن تصل إلى التوازن، وعلى العكس فإن الإنتاج غير الكافي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو أمر يشجع المستثمرين على الزيادة في الإنتاج إلى الحد الذي يتوازن فيه مع الطلب.

ويعتمد النظام الليبرالي على مجموعة من المبادئ هي:

01- العمل بكافة أنواعه يعتبر أساس ثروة الأمم

02- الأفراد ينشطون بدافع المصلحة الشخصية

03- من الخطأ تدخل الدولة في المسائل الاقتصادية كما أنه يتعين عليها أن لا تضع قيود على حرية التجارة

04- مبدأ التخصص في النشاط الاقتصادي

سؤال متعلق بالمحاضرة الرابعة: 4 نقاط

ماهي حقيقة الثروة عند الفيزيوقراطيين؟ ولماذا؟

المحاضرة الخامسة: النظرية النيوكلاسيكية " النظرية الكنزية"

لقد سمحت أعمال المفكر الاقتصادي "جون مينارد كينز" بإيجاد الحلول المناسبة للخروج من الكساد العظيم، وظهرت أفكاره في كتابه "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود" ففي الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية حياد النقود تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، فالتغيير في كميتها يؤثر بالتبعية على جميع المتغيرات الاقتصادية سواء

عمالة، إنتاج، استهلاك، ادخار و استثمار مما يؤثر على التوازن الاقتصادي، وقد بدأ كينز نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل ومن ثمة التوازن الاقتصادي ككل.

ومنها اعتبرت نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي و الاقتصادي، لقيامها على فروض تخالف النظرية التقليدية،

إن أفكار كينز جاءت منافية لمبدأ الحرية الاقتصادية ومجموع التوازنات الجزئية كفيل بالوصول للتوازن على المستوى الكلي ومنه نجد أن كينز اعتمد على المبادئ والفرضيات التالية :

1-الطلب هو الذي يخلق العرض

2-دور الحكومة المؤثرة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية النقدية.

3-التحليل يكون في الأجل القصير وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة؛

4-يرفض كينز فكرة حيادية النقود ويعتبره نشيطا ومؤثر على الحركة الاقتصادية وبالتالي فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي؛

5-إقرار كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة.

6-المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات ونفس الظروف.

ومنها اعتبرت نظرية كينز بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي و الاقتصادي، لقيامها على فروض تخالف النظرية التقليدية

كما وأولى كينز أهمية للسياسة المالية في زيادة الإنفاق العام لغرض زيادة الاستخدام والتشغيل والى أهمية المشتريات الحكومية في تحريض الطلب الكلي ، وحسب النظرية العامة لكنز أن الطلب هو الذي يحكم الإنتاج وليس العكس . كما أولى أهمية لدور الدولة الاقتصادي ، في تنظيم النشاط الاقتصادي ، وفي أفكاره هذه أعاد أحياء الأفكار الماركنتينية أو التدخيلية وأن لا تكتفي الدولة بالحياد وإنما العمل على تحقيق النمو الاقتصادي. وبذلك استطاعت الدولة ، ان تقوم بإنشاء العديد من المصانع والمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الإنتاجي . واستطاعت أفكار كينز ، ان تضع توازن للرأسمالية العالمية على امتداد "20-25" سنة ، وأن تقف "الدولة" في حالة منافسة شديدة ، تقارع الأنظمة الاشتراكية ما بعد الحرب العالمية الثانية

فدور الدولة يمكن أساسا حسب نظره في تضخيم الطلب عن طريق الميزانية أي في زيادة النفقات العمومية وفي إنشاء الوظائف الجديدة في القطاعات غير الخاضعة للمنافسة، وفي تخفيض الضرائب وتحمل السيولة النقدية، إلا أنه رغم هذا فإن كينز يرى أن تدخل الدولة مؤقت ومحدد وله أهداف محددة، أي أن السياسات الاقتصادية للدولة تنقسم إلى سياسة ظرفية قصيرة المدى وسياسة هيكلية ذات المدى المتوسط والبعيد، فالأولى هي مجموع القرارات التي تتخذها السلطات لتصحيح وضع عام أو حالة ما بدأ تبتعد عن الأهداف المسطرة وتسير بشكل سلبي كأن يتجه الوضع الاقتصادي إلى التضخم، أما الثانية فتهدف إلى التغيير الجذري للهياكل الأساسية للاقتصاد أو ما يعرف بالإصلاح الاقتصادي وبصفة عامة يعرف كينز أنه لا يمكن تصور نظام اقتصادي بدون دولة قوية تعمل للصالح العام

قائمة المراجع:

المختصر في الاقتصاد السياسي،الاقتصاد السياسي، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد، رسالة دكتوراه.

سؤال متعلق بالمحاضرة الخامسة: "12 نقاط"

01- لماذا يؤيد "كينز" تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؟ وما طبيعة هذا التدخل وأثره على النشاط الاقتصادي؟.....حلل وناقش